

ضمير الجمع العائد على المثنى في القرآن الكريم

م.د. مها عبد الرزاق خضير

مديرية تربية بغداد الرصافة / ٢

tareeffadhil@yahoo.com

الملخص:

إن ظاهرة مخالفة الضمير الذي يعود على المثنى ظاهرة واسعة في آيات القرآن الكريم اختلف المفسرون في دلالاتها. هدفت هذه الدراسة إلى حصر ضمير الجمع العائد على المثنى في القرآن الكريم ودراسة الدلالات اللغوية لهذا العدول من ناحية اللفظ والمعاني في ضوء ما ورد من تقاسير وما ورد من آراء النحويين . وقد خلصت الدراسة الى أن عدول المثنى إنما يكون إلى جمع المذكر العاقل سواء كان المسند اليه مذكراً أم مؤنثاً و سواء كان عاقلاً أم غير عاقل وذلك كون المثنى أصله جمع والمثنى لاحق ولأن الأصل في الاسم أن يكون مذكراً أما التأنيث فهو طارئ عليه أيضاً وتوسع البحث في المشكل من الآيات التي اختلف بشأنها المفسرون في كونها تعود على المثنى أو الجمع وخلصت الدراسة أيضاً الى أن الآيات التي جاءت بالعدول الى الجمع تحمل على اللفظ وليس على المعنى لأن الإثنيين جميع و كانت في معاني التوسع للدلالة على المثنى و الجمع في أغلبها. الكلمات المفتاحية: (ضمير الجمع ، المثنى ،العدول).

Plural Pronoun Belonging to Dual Pronoun in Holly Quraan

Maha Abdul-Razzaq Khuthair / Baghda Al-Rusafa /2 Teaching Directorate

Abstract:

Referral to dual pronoun by plural pronoun is widely used phenomena in Quraan. Interpretators counterdects each other in its meaning. This study primarily aims to count these examples in Quraan and finds its semantic meaning according to interpretators of Quraan and linguistics. Although this phenomenon is reffered as a form of out of contex. We found using plural instead of dual form form have certain meanings and rules (being linked almost always to masculine plural form even it refferes to (dual feminine) and even it refferes to (non living things).

Key words: (Plural pronoun, Dual pronoun).

المقدمة:

العربية من اللغات السامية التي تتميز بالمتنى (العكز، ٢٠١٣ ص ١٨٥) و هو لفظ دال على إثنتين أو أغنى عن متعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ويشمل أيضاً عطف الاسم على الاسم وكذلك الإخبار عن الجملتين بلفظ الإثنتين (الثعالبي، ١٤٢٢هـ، ص ٢٣٤). إن إطلاق صيغة الجمع وإرادة التنثية ظاهرة واسعة في القرآن الكريم مما جعل سيبويه (١٩٨٨ م، ج ٤ ص ٢٠١) يقول في كتابه: (الإثتان جميع). وقد أشار أبو عبيدة إلى مجاز ما جاء لفظ الجمع و وقع معناه على الإثنتين (١٣٨١ هـ، ج ١ ص ١٨). إن معاملة المتنى بصيغة الجمع ثابت في العديد من الآيات القرآنية مما يثبت فصاحة وبلاغة هذا الأسلوب.

أما بخصوص مطابقة الضمير مع المتنى فقد ذكر أهل العلم أقوالاً تتعلق بمجيء صيغة التنثية وتبين سبب مجيئها في كلام العرب على خلاف المطابقة بين المسند و المسند إليه ، فالغراء يقول في هذا الصدد: " وريما ذهب العرب بالاثنتين إلى الجمع " (١٩٥٥، ج ٢ ص ٣٩١). وأبو حيان يقول: "أما عود الضمائر مثناة ومجموعة على مفرد في اللفظ يراد به المتنى، والمجموع فمسموع معروف في لسان العرب" (١٤٢٠ هـ، ج ٧ ص ٢٩٩). ويبدو أن المتنى في العربية القديمة حتى زمن القرآن وما بعد ذلك بقليل روعي فيه الجمع لكون المتنى داخل في حيز الجمع (السامرائي، ١٩٨٣ م، ص ٨٣).

لقد اختلف النحويون في أمر المتنى أهو جمع أم لا؟ وهل هو أول الجمع أم لا؟ إذ يرى عدد من النحويين والمفسرين مثل الخليل وسيبويه (١٩٨٨ م، ج ٤ ص ٢٠١) والمبرد (د، ت، ج ٢ ص ١٥٦) وأبو حيان (١٤٢٠ هـ، ج ٨ ص ١٤٥-١٤٥) والزجاج (١٤٠٩ هـ، ج ٢ ص ١٧٣) والطبري (٢٠٠٠ م، ج ٧ ص ٤٣)، أن المتنى جمع، وأن أصل المتنى هو الجمع ووافقهم المبرد على ذلك بقوله أن أصل المتنى هو الجمع.

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي (١٩٨٣، ص ٨٣-٨٤) أن المتنى في النصوص العربية التي يُطمأن إلى صحتها ومنها القرآن الكريم " لم يكن ثابت القواعد محدود الصورة في هذه النصوص. فهناك تردد وترجح في صيغة المتنى نفسه وفي صيغة الفعل الذي أسند إليه فلم يحتمل هذا الفعل ضمير المسند إليه على هيئة التنثية" ولنا رأي في ذلك سنأتيه لاحقاً. بينما عده آخرون خروج عن النمط المتعارف عليه في النظام اللغوي وعدوه عدولاً من المتنى إلى الجمع (محمد، ٢٠٠٨ ص ١٢٢) ولا سيما أن أبو عبيدة عده نوعاً من المجاز في القرآن الكريم بقوله: "مجاز ما جاء لفظه لفظ الجمع ووقع معناه على الاثنتين" (١٣٨١ هـ، ج ١ ص ١٨-١٩) واعتبره "جانز قد تكلموا به" وعده ابن قتيبة (في باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه) (ابن قتيبة، د، ت، ١٧٣).

إن عدم المطابقة بين ضمير الجمع وإرادة المتنى باعتبارها نوع من أنواع الألتفات والعدول في الضمائر لا بد أن يكون لها قيمة فنية وبلاغية وقد كان الزمخشري أول من عني بتلك القيمة، وقد سايره فيما ذهب إليه كثير من

البلاغيين الذين جاءوا من بعده أمثال السكاكي والقزويني والعلوي وغيرهم ، وقد نكر الزركشي "أن للالتفات فوائد عامة وخاصة، فمن العامة التقنن والانتقال من أسلوب إلى آخر، لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صفائه، واتساع مجاري الكلام" (١٣٧٦ هـ، ج ٣ ص ٣٢٦) أما الفائدة الأخرى للالتفات فهي خاصة وتتمثل فيما تشعه كل صورة من تلك الصور وحمل السامع على التفكير في المعنى، لأن تغيير وجه الأسلوب، يؤدي إلى التفكير في السببية وهذا ما سنحاوله مبينين دلالة ورود مجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع ووقع معناه على الاثنتين وعلى ضوء المعاني التي يعدل المجاز بها عن الحقيقة وهي كما اوردها ابن جني الاتساع والتوكيد والتشبيه (د. ت، ج ٢ ص ٤٤٤).

وقد ذكر ابن عاشور شرط العدول عن صيغة التثنية، وعلل السبب الذي لأجله يُعدل به عن هذه الصيغة، فقال: "والعرب يعدلون عن صيغة التثنية إلى صيغة الجمع، إذا كانت هناك قرينة؛ لأن في صيغة التثنية ثقلاً لندرة استعمالها." إذ يقول "صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ ثَقِيلَةٌ لِقَلَّةِ دَوْرَانِهَا فِي الْكَلَامِ. فَلَمَّا أَمِنَ اللَّبْسُ سَاعَ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ عَنِ التَّثْنِيَةِ، وَيَقُولُ "وأكثر استعمال العرب وأصححه في ذلك أن يعبروا بلفظ الجمع مضافاً إلى اسم المثنى؛ لأن صيغة الجمع قد تطلق على الاثنتين في الكلام" (١٩٨٤ ج ٢٨ ص ٣٥٦-٣٥٧).

إن أسلوب معاملة المثنى كالجمع وارد في اللغة وأقر به العديد من اللغويين والنحويين أمثال سيوييه والخليل والمبرد؛ إلا أن عدد من المفسرين والنحويين أشكلوا بعض الآيات و حملوها على المعنى كما سيأتي دون اللفظ ولكون الحمل على اللفظ أقوى و هو الكثير الجاري في لغة العرب وكما قال الرضي " فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلة إلى المعنى" (الرضي، د.ت، ج ٣ ص ٥٦). ويرى المبرد أنه من الأجود الحمل على اللفظ ، بقوله: "اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ" (د.ت ج ٣ ص ٢٨١). وبهذا الصدد أيضاً يقول السيوطي " إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدء بالحمل على اللفظ" (١٩٩٠، ج ٢ ص ١١٥) وكذلك يقول عضيمة (د.ت ، ج ٤ ص ٢٨٦).

ولكون الضمير العائد على المثنى جاء في مواضع عديدة مخالفاً للمسند إليه بالعدول إلى صيغة الجمع ولما كان هذا لأجل هدف و دلالة تنشدها بلاغة النص القرآني اقتضاها التعبير عن المثنى بلفظ الجمع في مواقع والاكتفاء بلفظ المثنى في مواقع أخرى. فالقرآن يستخدم من الكلمات أدقها دلالة وأتمها تصويراً بالنسبة إلى نظائرها.

ولعل أحد أغراض المخالفة بين المسند والمسند إليه في المثنى هو التوسع مجازاً في المعنى دون اهمال الحمل على اللفظ. وقد قيل إن الألفاظ أجساد والدلالات هي الأرواح؛ فلا دلالات دون ألفاظ ولا ألفاظ دون دلالات؛ والعدول عن كلمة إلى أخرى في حسن اختيارها لتعبر عن المعنى المقصود هو هدف هذه الدراسة رغبة في معرفة قواعد عدول المثنى إلى الجمع وتقييدها ضمن ضوابط لغوي ونحوي محدد ودراسة دلالات هذا العدول ولا سيما أن النصوص

الموروثة اكتفت بجوازعودة ضمير الجمع على المثنى دون أن تذكر ضوابط ذلك من ناحية التنكير و التأنيث ومن ناحية صيغة جمع العاقل أم غير العاقل.

وقد حاولت حصر هذه الآيات ودراستها وارتأيت تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة و إلى أربعة مباحث وكالاتي :

المبحث الأول : عدم المطابقة في الضمير الذي يعود على مفردين أو عطف جملتين.

المبحث الثاني : عدم مطابقة ضمير الجمع العائد على السماوات و الكواكب.

المبحث الثالث : عدم المطابقة بضميرالجمع العائد على المثنى الذي يعود على مجموعتين.

المبحث الرابع : مناقشة النتائج.

المبحث الأول: عدم المطابقة في الضمير الذي يعود على مفردين أو عطف جملتين

أولاً : الآيات الواردة في آدم وزوجه

١- ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ (١٢٣ طه)

٢- ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ (البقرة ٣٦) بينما يقول تعالى في نفس السورة: ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ تَّبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة ٣٨)

٣- ﴿ قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (الأعراف 23-24)

وردت لفظه ﴿ اهْبِطُوا ﴾ في الآية ٣٦ والآية ٣٨ من سورة البقرة والآية ٢٤ من سورة الأعراف بصيغة الجمع ووردت بصيغة المثنى ﴿ اهْبِطَا ﴾ في الآية ١٢٣ من سورة طه ، أن صيغة التثنية هذه عدل عنها إلى صيغة الجمع في نفس الآية بقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ وقد رأى بعض المفسرين في ﴿ اهْبِطُوا ﴾ دلالة على عدم اقتصار الهبوط على آدم وحواء مع اختلاف بالمقصود فيمن هبط مع آدم (البغوي، ١٤٢٠ هـ، ج ١ ص ١٠٧)، و(القرطبي ، ١٩٦٤، ج ١ ص ٣١٥) ، و (مقاتل بن سلمان، ١٤٢٣ هـ، ج ١ ص ١٠٠) ومنهم من أولها الى آدم وذريته جميعا إلى يوم القيامة (الشعراوي ، ١٩٩٧، ج ١ ص ٢٧٧). وهكذا نجد أن كلمة ﴿ اهْبِطُوا ﴾ قد جعلت عدد من المفسرين يشكون عودتها على المثنى رغم ما تقدم أن العرب تعدل من المثنى إلى الجمع بينما يرى ابن كثير أن (الْعَمْدَةُ فِي الْعَدَاوَةِ آدَمُ وَإِبْلِيسُ) لقوله تَعَالَى ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ (طه ١٢٣) (١٤١٩ هـ، ج ٣ ص ٣٥٩) و يرى النسفي أنها خطاب لآدم وحواء بلفظ الجمع (١٩٩٨ ، ج ١ ص ٥٦١) وفي هذا الصدد يقول الشنقيطي : " وفي هذه الآيات سؤال معروف ، وهو أن يقال : كيف جيء بصيغة الجمع في قوله ﴿ اهْبِطُوا ﴾ في "

البقرة " و " الأعراف " وبصيغة التنثية في " طه " في قوله ﴿ اٰهْبٰطًا ﴾ مع أنه عدل عن صيغة التنثية في " طه " بصيغة الجمع في قوله ﴿ فَاِمَا يٰۤاٰتِيۤنِكُمْ مِّنۡى هٰدٰى ﴾ وأظهر الأجوبة عندي عن ذلك : أن التنثية باعتبار آدم وحواء فقط ، والجمع باعتبارهما مع ذريتهما . " (الشنقيطي ، ١٩٩٥ ، ج ٤ ص ١٢١) والشنقيطي بجمعه للدالتين إنما يقول بالاتساع وهو باب من المجاز كما تقدم وأُريد ماجاء به من رأي لدالتها على آدم وحواء لفظاً وعلى الذرية لفظاً ومعنى . أما القول في ﴿ اٰهْبٰطًا ﴾ فيرى أبو حيان أن الضمير ضمير تنثية ونقل قول أبو مسلم الأصبهاني أن الخطاب لآدم ولكونهما جنسين صح قوله (اٰهْبٰطًا) ولإشتمال كل من الجنسين على الكثرة جاء قوله ﴿ فَاِمَا يٰۤاٰتِيۤنِكُمْ مِّنۡى هٰدٰى ﴾ ويقول في ﴿ جَمِيعًا ﴾ أنها حال منهما ويرى جمع آخر من المفسرين أن ﴿ جَمِيعًا ﴾ تعود على آدم وإبليس قاله ابن عاشور (١٩٨٤ ج ١٦ ص ٣٢٨) ونقله الألويسي (١٤١٥ هـ ، ج ٨ ص ٥٨٤) ونقله أبو حيان عن ابن عطية (ابو حيان ، ١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ص ٣٩٣) وكذلك قالوا في (بعضكم) ويرى بهجت عبد الواحد صالح أن جمعاً هي توكيد معنوي لضمير المثني بمعنى كلاهما أو أنها تكون حالاً (١٩٩٣ ، ج ٧ ص ١٦٧) . والذي أراه أن جمعاً من أساليب توكيد الجمع الذي استعمل بدلاً من كليهما نظراً للعدول من صيغة توكيد المثني إلى توكيد الجمع توسعاً في المعنى وقد تقدم قول الشنقيطي أن الجمع باعتبارهما مع ذريتهما .

ثانياً : الآيات الواردة في موسى وهارون عليهما السلام

١ - ﴿ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا اِِنَّا مَعَكُمْ مُّسْتَمْعِنُونَ ﴾ (الشعراء : ١٥) ، تباينت الآراء بالقول أنها تعود على المثني فقط وبين من قال بمعنى الجمع واختلفت الآراء في المقصود من الجمع . وينقل عن سيبويه أنه " أُريدَ بِالْجَمْعِ التَّنْثِيَةُ " ذلك لشرفهما عند الله فعاملهما في الخطاب معاملة الجمع ومن قال أنه أجراهما مجرى الجمع ؛ لأن الاثنين جماعة : القرطبي (١٩٦٤ ج ١٣ ص ٩٣) واللبغوي (١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ص ٤٦٣) و النحاس (١٤٢١ هـ ، ج ٥ ص ٦٧) . ويرى الطبرسي ذلك أيضاً (١٩٩٥ ، ج ٧ ص ٣٢٤) بينما يرى الفيض الكاشاني (١٤١٦ ، ج ٤ ص ٣١) أن (معكم) تعود على موسى وهارون وفرعون . و يورد أبو حيان في تفسيره لمعكم القولين وينقل قول الزمخشري : { معكم مستمعون } من مجاز الكلام ، ويقول ابو حيان " والمعية هنا مجاز " (الزمخشري ، ج ٣ ص ٣٠٣) (أبو حيان ، ١٤٢٠ هـ ، ج ٨ ص ١٤٥) . و يعترض الألويسي (١٤١٥ هـ ، ج ١٠ ص ٦٦) على قول سيبويه بالتنثية ويرى أن المعية العامة (المعية العلمية) لا تختص بأحد ويستشهد بقوله تعالى ﴿ وَلَا اَدْنٰى مِّنۡ ذٰلِكَ وَلَا اَكْثَرَ اِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ (المجادلة ٧) وبخصوص المعية الخاصة فإنه لا يلزم لديه أن تكون معية الرأفة والنصرة وكما قال الزمخشري .

٢ - ﴿ وَاَوْحٰىنَا اِلٰى مٰوسٰى وَاَخِيهِ اَنْ تَبٰوَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيۜوٰتًا وَاَجْعَلُوۤا بِيۜوَتِكُمْ قِبۜلَةً وَاَقِيۤمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤۤمِنِيۤنَ ﴾ (يونس ٨٧)

يرى عدد من المفسرين (أَجْعَلُوا) تشير إلى : أنتما وقومكما (الألويسي ، ١٤١٥ هـ ، ج ٦ ص ١٦٠) (الرازي ، ١٤٢٠ ، ج ١٧ ص ٢٩١) و (الفيض الكاشاني ، ١٤١٦ هـ ، ج ٢ ص ٤١٤) (و كما أراه أنهم أشاروا إلى دلالة المثني و الجمع)

ويوضح الزركشي إن لفظة الجمع الواردة في الآية السابقة "أريد بها الاتساع وفيه انتقال آخر من الجمع إلى الواحد، فإنه ثنى ثم جمع، ثم وحد، توسعا في الكلام" خاطب الجميع باتخاذ البيوت قبلة للعبادة، لأن الجميع مأمورون بها، ثم قال لموسى وحده: (وبشر المؤمنين)، لأنه الرسول الحقيقي الذي إليه البشارة والإنذار" (١٩٥٧، ج ٣ ص ٣٣٥). إن الزركشي إنما أشار إلى دلالة التوسع في تأويل الآية كونه جاء فيها المسند على صيغة الجمع على خلاف المسند إليه بصيغة المثني وفي الاتساع يكون حمل اللفظ على المثني كون المثني جمع وحمله على اتساع المعنى كون اللفظ يفيد الجمع أيضاً وفي نفس المعنى يقول الرازي : (حَصَّ مُوسَى وَهَارُونَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةِ بِالْخِطَابِ فَقَالَ: أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بَيْوتاً ثُمَّ عَمَّ هَذَا الْخِطَابَ) (١٤٢٠، ج ١٧ ص ٢٩١).

٣- ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ (114) وَتَجَبَّيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكُرْبِ الْعَظِيمِ (115) وَنَصَرْنَاهُمْ فَمَا كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ (116) وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ (117) وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (118) وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِي الْأَخْرَبِ (119) سَلَامًا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ (120) إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (121) إِنَّهُمَا مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الصفات ١١٤-١٢٢)

وفي (وَنَصَرْنَاهُمْ) من قال أنها تعود على المثني وأن العرب تذهب بالاثنتين إلى الجمع كما تذهب بالواحد إلى الجمع (أي قالوا بعودة الجمع إلى المثني أو (يعني: هما وقومهما) (الطبري ، ٢٠٠٠، ج ٢١ ص ٩٣) ويقول الالوسي (١٤١٥ هـ ، ج ١٢ ص ١٣٢) في (وَنَصَرْنَاهُمْ) : "الضمير لهما مع القوم وقيل لهما فقط وجيء به ضمير جمع لتعظيمهما" ويقول أبو حيان (١٤٢٠ هـ ، ج ٩ ص ١٢١) : "والضمير في {ونصرناهم} عائد على موسى وهارون وقومهما؛ وقيل: عائد على موسى وهارون فقط، تعظيماً لهما بكناية الجماعة " وكذلك قال ابن عادل (١٩٩٨م، ج ١٦ ص ٣٣٨) والسمين الحلبي (د.ت ، ج ٩ ص ٢٥-٢٦). وكذلك القول في إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (121) و أرى هنا أن ضمير الجمع يعود على المثني وعلى الجمع اتساعاً كون لفظ الجمع يتسع للدلالة على المثني و على الجمع. ومما يعزز ما ذهب إليه أن محور المتحدث عنهما في الآيات السابقة هما (موسى وهارون) ألا أنه وردت (معكم) و (اجعلوا) و (أقيموا) و (نصرناهم) في سياق الإشارة إليهما أما في ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الصفات ١١٧) فلا يصح الذهاب إلى الجمع كون المعنى محصور في موسى وهارون وكذلك كان اللفظ محصوراً بهما دون قومهما في الآيات : ﴿وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (118) ، و ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِي الْأَخْرَبِ﴾ (119) ، و ﴿سَلَامًا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ (120) ، وكذلك في الآية ﴿إِنَّهُمَا مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ (122) .

ثالثاً : فيما ورد عن دَاوُودَ وَسَلِيمَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَام

﴿ وَ دَاوُودَ وَسَلِيمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء ٧٨) نقل عدد من المفسرين قول الفراء (ت 207هـ) ان المراد من حكمهم هو داوود وسليمان "أن الإثنيين جمع وهو مثل قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأْمَهُ السُّدُسُ﴾ (النساء ١١) ، وهو يريد أخوين " (١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ص ٢٩٨)

وكذلك يقول الشيخ الطبرسي (١٩٩٥، ج٧ ص ١٠٣) في مثل ذلك و يقول السمين الحلبي في ضمير الجمع في حكمهم "أنه يراد به المثنى، وإنما وقع الجمع موقع التثنية مجازاً، أو لأن التثنية جمع وأقل الجمع اثنان" (د. ت، ج ٨ ص ١٨٤) واستدل على قراءة ابن عباس (لِحُكْمِهِمَا) بصيغة التثنية بدلاً من (لِحُكْمِهِمْ). إلا أنه لم يورد أي معنى يبيغيه المجاز ولا سيما أن المجاز (يقع ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، الاتساع والتوكيد والتشبيه) (ابن جني، د. ت، ج ٢ ص ٤٤٤) كما تقدم. وقد أورد هذا عدد من المفسرين (الألوسي، ١٤١٥ هـ، ج ١٧ ص ٧٤) و (العكبري، د. ت، ج ٢ ص ٩٢٣) بينما نقل البعض قولهم إنها للمثنى و الجمع للتعظيم (١٤١٥ هـ، ج ٧ ص ٧١).

وهناك من ذكر ان ما جاء في موضع الجمع، للحكم الذي جرى بينهم (ابن جني، د. ت، ج ٢ ص ٤٤٤) أو للحاكمين و المحكومين إذ كان معهما المحكوم عليه (الطوسي، ١٢٠٩ هـ، ج ٧ ص ٢٦٩) أو أن المقصود لحكمهم (الانبياء) (الطبري، ٢٠٠٠ م، ج ١٨ ص ٤٧٥) ولكون داود وسليمان من الانبياء فان هذا القول يعني اتساع المعنى ليشمل الاثنين وهما داود وسليمان ويشمل سائر الانبياء وهو مانراه في (لحكمهم).

رابعاً: فيما ورد في (مؤمن ومؤمنة)

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب ٣٦)

اختلف المفسرون في عودة هم في (لهم) إذ يرى سيد طنطاوي (١٩٩٨، ج ١١ ص ٢١٣) و الطباطبائي (د. ت، ج ٦ ص ٣٢١) و الألوسي (١٤١٥ هـ، ج ١١ ص ٢١٣) وغيرهم أن جمع الضمير في (لَهُمْ) وفي (أمرهم) جاء رعاية للمعنى كون لفظي مؤمن ومؤمنة وقعا في حيز وسياق النفي حيث تم وضع الظاهر موضع المضمرة وأن الآية عامة. وكذا يقول أبو حيان (١٤٢٠ هـ، ج ٨ ص ٤٨١) و القرطبي (١٩٦٤، ج ١٤ ص ١٨٧) و الطبري (٢٠٠٠، ج ٢٠ ص ٢٧١) في أن الضمير يعود إلى المؤمنين والمؤمنات.

أما ابن عاشور فقد حملها على معنى الأثنين و الجماعة يقول: " (مؤمن ومؤمنة) لما وقعا في حيز النفي يعمان جميع المؤمنين والمؤمنات فلذلك جاء ضميرها ضمير جمع لأن المعنى: ما كان لجمعهم ولا لكل واحد منهم الخيرة كما هو شأن العموم." (١٩٨٤ ج ٢٢ ص ٢٨) إن حمل اللفظ على الاثنين وحمله على الجماعة في نفس الوقت لا يكون إلا من باب الاتساع وهو من المجاز كما تقدم. بينما يرى ابن عادل أن المراد بمؤمن ومؤمنة " الجنس. " ولذلك جمع الضمير في "أمرهم" (ابن عادل، ١٩٩٨م، ج ١٥ ص ٥٥١). وفي حاشية ابن التمجيد يرى أن مقتضى الظاهر أن تكون من أمرهما ولكنهما لما وقعا تحت النفي رجع جمع الضمير على المعنى لا على اللفظ (ابن التمجيد، ٢٠٠١، ج ١٥ ص ٣٦٢).

خامساً: الآيات التي ورد فيها مثنى مقترناً بالفعل يستون

١- ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۗ هَٰذَا هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ٱلَّهَ ۗ بِٱلْحَمْدِ ۗ لِلَّهِ ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (النحل ٧٥)

يقول أبو حيان في البحر المحيط (١٤٢٠ هـ ، ج ٦ ص ٥٧٠): "و جمع الضمير في يستون ولم يثن لسبق اثنتين، لأن من يحتمل أن يراد بها الجمع" كذلك على معنى الجمع الزمخشري (١٤٠٧ هـ ، ج ٢ ص ٦٢٣) و الخازن (١٤١٥ هـ ، ج ٣ ص ٩٠) وابن عادل (١٩٩٨م ، ج ١٢ ص ١٢٣) و نقل هذا المعنى السمين الحلبي ألا أنه يرى جمع الضمير وإن تقدّمه اثنان؛ لأنّ المراد جنس العبيد والأحرار (د.ت. ، ج ٧ ص ٢٦٩) و فيما يرى البغوي أن "من" تصلح للواحد والاثنتين والجمع (١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ص ٨٩) ألا أنه يرى أن يستون جاءت للجمع.

ويورد الشعراوي بخصوص يستون: "فالحديث عن مثنى، وكان القياس أن يقول: هل يستويان، فلماذا عدل عن المثنى إلى الجمع؟ نقول: لأن المثل وإن ضرب بمفرد مقابل مفرد إلا أنه ينطبق على عديدين . مفرد شائع في عديد مملوكين، وفي عديد من السادة أصحاب الرزق الحسن، ذلك ليعمّ ضرب المثل" (١٩٩٧، ج ١٣ ص ٩٨) وهو بهذا التفسير كأنما يشير إلى اتساع معنى يستون إلى الجمع. وأرى ما قاله الشعراوي بالعدول إلى الجمع.

٢- ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ۗ لَا يَسْتَوُونَ﴾ (السجدة ١٨) ذكر الطبري (٢٠٠٠، ج ٢٠ ص ١٠٧) والقرطبي (١٩٦٤، ج ١٤ ص ١٠٥) ومقاتل بن سليمان (١٤٢٣ هـ ، ج ٥ ص ٢٤٧) أن هذه الآية نزلت في الامام علي بن أبي طالب، (ع)، والوليد بن عُقبه وقال الطبري في (لا يَسْتَوُونَ) انها للجمع رغم ما ذكر في الآية قبل ذلك اثنان وقال البغوي و القرطبي مثل ذلك . ألا أن القرطبي ينقل عن بعضهم : أنها تعود لاثنتين ؛ لأن الاثنتين جمع ويقول "وقاله الزجاج أيضا" ونقل ابو حيان (١٤٢٠ هـ ، ج ٨ ص ٤٣٨) القولين في الجمع و في التنثية وممن ذكرها في التنثية السيوطي (١٩٩٣، ص ٦ ج ٥٥٣) و فرات الكوفي (١٩٩٠، ٣٢٨) أما الطوسي (١٢٠٩ هـ، ج ٨ ص ٥٩) فيرى أنها عامة للجمع وأنها نزلت في الامام علي بن ابي طالب عليه السلام و الوليد بن عُقبه.

٣- ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۗ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (التوبة ١٩)

يرى الرازي أنه لا بد من التأويل فظاهر اللفظ يقتضي تشبيه الفعل بالفاعل كون السقاية والعمارة فعل، و لمن آمن بالله { إشارة إلى الفاعل (١٤٢٠ ، ج ١٦ ص ١٢-١٣) فلا بد أن يقع التمثيل بين مصدرين أو بين فاعلين . (الرازي، ١٤٢٠، ج ٥ ص ٥٩) ويقول القرطبي : "يصح أن يقدر الحذف في «من آمن» أي أجعلتم عمل سقي الحاج كعمل من آمن (١٩٦٤، ج ٨ ص ٩١). و يرى الطبرسي (١٩٩٥ ، ج ٥ ص ٢٨) والطوسي (١٢٠٩ هـ، ج ٥ ص ١٩٠) و القرطبي (١٩٦٤، ج ٨ ص ٩١) وغيرهم تقدير "كإيمان من آمن بالله" حتى تكون مقابلة الفعل بالفعل.

إن ورود ضمير الجمع الذي يعود على مثنى بصيغة المذكر العاقل جاء كباقي الأمثلة بعودة ضمير جمع الذكور على المثنى كما تقدم .

في الآيات التي أوردت (يستون) أنفأ لوحظ ورود جملتين وبما يفيد لفظ الإثنتين ان الاخبار عن الجملتين بلفظ الإثنتين قد اشار اليه الثعالبي بقوله (العرب تفعله) (الثعالبي ، ١٤٢٢ هـ ، ص ٢٣٤) و أرى المراد من (يستون)

التوسع في دلالاتها على الجمع كما أورد الشعراوي بصيغة أو أخرى. ونستدل أيضاً أنه إذا قصدت الآية المثنى حصراً أوردتها بصيغة يستويان إذ وردت يستويان بصيغة المثنى في الآيتين : أ: ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (هود ٢٤) و يستويان تعود على الفريقين المذكورين (الآلوسي ١٤١٥ هـ ، ج ٦ ص ٢٣٥) وبما أنها تعود أيضاً على (الأعمى والأصم) و (البصير والسميع) من باب التشبيه الذي يعود إلى الفريقين ولكون (فريقين) مثنى لفظاً وجمع معنى ورغم أن لفظ يستويان تعود معنى على الفريقين أولفظاً على تأويل (الاثنتين جمع) ألا أن التعبير القرآني جاء ب(يستويان) بدلاً من يستويان فتأمل بلاغة القرآن في الاتساع بصيغة المثنى دون العدول إلى الجمع .

ب: ﴿ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر ٢٩) ويستويان هنا تعود على الرجلين وربما على المثلين على قراءة (مثلين) بدلاً من (مثلاً) (ابن عادل ، ١٩٩٨ ، ج ١٥ ص ٥٠٩).

في آيات عدم مطابقة الضمير الذي يعود على مفردين وجدنا أن عدد من المفسرين من يجعل صيغة الجمع التي ترد بدلاً من صيغة المثنى عنايةً لمعنى الجماعة وهناك من جعلها تعود على المثنى فحسب وفي تحليلها هناك من جعلها في مقام مجاز اطلاق صيغة الجمع على المثنى وهناك من جعل المجاز بالاتساع تعليلاً مناسباً لورود هذه الصيغة. ولكون المعنيين مطلوبين في الآيات السابقة أرى أن المجاز بالاتساع في المعنى هو ما يناسب ورود صيغة الجمع بدلاً من صيغة المثنى ولا سيما أن المعنيين مرادان وكما هو واضح في التفاسير .

قالوا في المجاز - ومنهم ابن جني - أنه يقع و يعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث على رأسها الاتساع ثم التوكيد والتشبيه (ابن جني ، د. ت ، ج ٢ ص ٤٤٤) والاتساع عند التهانوي (١٩٩٦ ، ج ١ ص ٩٢): "يطلق على نوع من أنواع البديع وهو أن يؤتى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما يحتمله ألفاظه من المعاني". يقول د. فاضل السامرائي بهذا الصدد: "قد يؤتى بالعبارات محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر، يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى" (السامرائي ، ٢٠٠٠ ، ١٦٣) و ما أراه مناسباً في ضمير الجمع العائد على المثنى أنه يراد به اثنتين: المثنى كون المثنى جمع كما تقدم ويراد به الجمع أيضاً للاطلاق و الاتساع كون المعنيين مطلوبين في الآية لدلالة مجيء اللفظ بالجمع بدلاً من المثنى لغرض الاتساع في المعنى والاختصار في اللفظ (تقرشة ، ٢٠١١ ، ١٤) بحسب ما يدل عليه اللفظ من معاني كما تقدم وما سيأتي من أمثلة وشواهد. وبما يتفق مع ما عده سيوييه (١٩٨٨ م ، ج ١ ص ٢١٢) من صور الاتساع ، وهو الإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى أضف إلى ذلك وبما يتفق مع أحد مظاهر الاتساع وهو "العدول من تعبير إلى تعبير" (فاطيمة ، ٢٠١٦ ، ٩١) وهذا ما أراه في العدول بالضمير العائد على المثنى من صيغة المثنى إلى الجمع .

لذلك فدلالة ورود صيغة الجمع في دلالة التوسع هو من المجاز كما تقدم حيث أنه في (اهبطوا) وردت للدلالة على الاتساع في المعنى إلى ذرية آدم (كما يقول الشنقيطي: الجمع باعتبارهما مع ذريتهما) وكذلك ما أراه في (جميعاً) وفي (إنا معكم مستمعون). كذلك القول في واجعلوا بيوتكم قبلةً وأقيموا الصلاة وأؤيد قول الزركشي في الاتساع فيها وأرى (في وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) اتساع لحكم الانبياء (ولاسيما ان عدد من المفسرين ومنهم الطبرسي والسمين الحلبي عدوها مجازاً) وفي أن يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ الاتساع لتكون الآية عامة. وكذلك باقي الآيات و إن وجه عدم اخذنا بالحمل على المعنى قول المبرد (د، ت ، ج ٣ ص ٢٨١): "لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ"

المبحث الثاني :عدم المطابقة بضمير الجمع العائد على السماوات والكواكب

وردت عدم المطابقة بضمير الجمع العائد على المثني من السماوات والكواكب في الآيات التالية :

١- ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (فصلت ١١)

يرى بعض المفسرين أن طائعين تعود على المثني و الآخرين يرون أنها تعود على الجمع فالفراء (١٩٥٥، ج ١ ص ٣١) والطوسي (١٢٠٩ هـ، ج ٩ ص ١١٠) و الطبرسي (١٩٩٥، ج ٩ ص ١٩) يرون معناها أتينا بمن فينا طائعين وكذلك ذهب الكسائي أن المقصود هو اتينا بمن فينا من العقلاء فغلب حكم العقلاء (النحاس ، ١٤٢١ هـ ، ج ٤ ص ٣٦). وكذلك أشار الزمخشري (١٤٠٧ هـ ، ج ٣ ص ٤٤٤) إلى ورود (طائعين في موضع طائعات (لكون (وصفن بالطوع والكره). وكذلك السيوطي تجوز بقوله (أتينا طائعين) عن تأتيتها وانقيادها لطاعته وقدرته (٢٠١٧، ٣٨٥). تقول د. زاهدة عبد الله: إن (طائعين) وردت عدولاً عن صيغة المثني المؤنث (طائعتين) التي يقتضيها السياق وعن صيغة جمع المؤنث (طائعات) (محمد، ٢٠٠٨، ١٢٢) كون (طائعين) تعود إلى مفردتين مؤنثتين هما السماء والأرض ولم يشر لهما بجمع الأناث. ويرى عطية الغول (٢٠٠٨، ١٨) نسبة قول طائعين إلى السماء والأرض من باب التوسع ويرى أن النطق للأنسان وإنما تم التوسع من الحقيقة الى المجاز بلا مشاركة بين المنقول و المنقول اليه و أنه يصح التوسع في المعنى رغم عدم مشاركة المنقول والمنقول اليه ويورد اطلاق مصطلح التوسيع و الذي يطلقه الخطيب القزويني ويحيى بن حمزة العلوي على الاتساع . بينما في الآية : (السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَانَتَا رِثْقًا فَفُتِنَتْهُمَا) (الانبياء ٣٠) يشير أبو عبيدة إلى أن السماوات جميع والأرض واحدة و لكن القرآن الكريم أخبر عنهما بالمثني على حمل اللفظتين كما في قوله تعالى أيضاً ﴿يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ تَزُولَا﴾ (فاطر ٤١). و في ذلك يعلل أبو عبيدة ورود صيغة المثني قائلاً (جاء فعل السماوات على تقدير لفظ الواحد لما أشركن بالأرض) (١٣٨١ هـ، ج ١ ص ١٠ و ج ٢ ص ٣٦)

إن الإشارة إلى المثني بجمع المذكر (العاقل) دون (غير العاقل) سياق ثابت في جميع الموارد التي يرد فيها ضمير الجمع الدال على المثني سواء كان المثني عاقلاً أم لا و رغم أن عدد من المفسرين اعتبروا الأصل في (طائعين)

هو طائعات لورود التأنيث في قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ رُبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ ﴾ (الأنبياء ٥٦) وأرى أن ورود (فَطَرَهُنَّ) بنون النسوة لكون السماوات جمع مؤنث والأرض مفرد مؤنث معطوفة عطف خاص على عام لذا جاء الفعل على تقدير جمع المؤنث شأنها شأن الآية:

﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ (١٢٠ المائدة).

أما ﴿ خَلَقَهُنَّ ﴾ في ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ۗ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ﴿ فصلت ٣٧ ﴾ يرى الزمخشري (١٤٠٧ هـ ، ج ٤ ص ٥٦٦) و الرازي (١٤٢٠ ، ج ٢٧ ص ٥٦٦) أن الضمير في ﴿ خَلَقَهُنَّ ﴾ عائد على الليل والنهار والشمس والقمر؛ لأنها في حكم ما لا يعقل أو أنه يعود على الآيات و أورد ابن عطية قولين : عود الضمير على الآيات و على الشمس والقمر ويقول: "والاثنان جمع، وجمع ما لا يعقل يؤنث" (١٤٢٢ هـ ج ٥ ص ١٧) بينما يرى البغوي أن ورود (خلقهن) بالتأنيث "لأنه أجزاها على جمع التفسير" (١٤٢٠ هـ ، ج ٤ ص ١٣٤).

ومنهم من يرى أن الضمير قد يكون عائداً على معنى الآيات (القرطبي ، ١٩٦٤ ، ج ١ ص ٣٦٤) و(الزجاج ، ١٤٠٩ هـ، ج ٤ ص ٣٨٧) و(المجلسي، ١٩٨٣ ، ج ٥٥ ص ١٣٧) ومنهم من يراه يعود على الليل والنهار والشمس والقمر (الطبري، ٢٠٠٠ ، ج ٢١ ص ٤٧٤) ومن المحدثين الذين أخذوا بهذا القول الدكتور حسام النعيمي (برنامج لمسات بيانية ، د.ت) و منهم من يرى في حالة الدلالة على الشمس و القمر (أو باتساع الدلالة إلى الليل و النهار) يكون تغليبها بجمع المذكر نظراً لوجود لفظ مذكر هو القمر و لفظين مذكرين آخرين هما الليل والنهار (خضير، ٢٠٢٠ ، ١٤) وأنها لا بد ان تعود على (الآيات) وهذا هو رأيي كما أراه في خلقه.

وكذلك يشكلون في ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ (الرحمن ٥٦) فيورد القرطبي (١٩٦٤، ج ١٧ ص ٨٩) أن الضمير(هن) عائد لـ (جنتان) .ويرى الزجاج (١٤٠٩ هـ، ج ٥ ص ١٠٣) "وإنما ذكر جَنَّتَيْنِ يعني من هاتين الجنتين وما أعد لصاحب هذه القصة غير هاتين الجنتين"ويرى أبو حيان (١٤٢٠ هـ ، ج ١٠ ص ٦٩)أنه عائد على الجنان فصح عنده أنها جنان كثيرة وكذلك أخذ بهذا الطباطبائي (د.ت ، ج ١٩ ص ١١٠). بينما يرى الطبرسي (١٩٩٥ ، ج ٩ ص ٣٤٥) و ابن كثير (١٤١٩ هـ ، ج ٧ ص ٤٦٥) و(الطبري (٢٠٠٠ م ، ج ١٨ ص ٤٧٥) أن (فيهن) تعود إلى الفرش التي بطاننها من إستبرق . و يرى ابن عاشور ان جميع ما أجري بصيغة التثنية في شأن الجنتين فمراد به الجمع (١٩٨٤ ج ٢٧ ص ٢٦٥). ومما يؤيد هذا الرأي ورود (جنتان) أيضاً في ﴿ جَنَّتَانِ عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾ (سبأ ١٥) ويقال في معناها بساتين عن يمين الطريق وبساتين عن شماله (السمرقندي ، د.ت ، ج ٣ ص ٨٥). وكذلك ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾ (الرحمن ٧٠) و يرى عدد من المفسرين أن الضمير في (فيهن) يعود إلى الجنان الأربعة (الطبري ، ٢٠٠٠ ، ج ٢٣ ص ٧٤-٧٥) و (السعدي ، ٢٠٠٠ ، ٨٣١) و سيد طنطاوي، ١٩٩٧ ، ج ١٤ ص ١٥١) و (البغوي ، ١٤٢٠ هـ ، ج ٤ ص ٣٤٥) و(الطباطبائي ، د.ت ، ج ١٩

ص ١١١) ، ويرى بعضهم الضمير في " فيهن" يعود إلى الجنتين (الجزائري ،د.ت ، ٢٣٤) و لا سيما أن البعض كالغراء و الزجاج يجوز لديهم أن يعود ضمير المؤنث على المثنى كون العرب توقع ضمير الجمع على المثنى . وفي تفسير الميزان: ضمير " فيهن " تعود إلى (جنتان) ونقل أيضاً أن الضمير للجنات الأربع المذكورة في الآيات، ونقل أيضاً قولهم أن الضمير للفاكهة والنخل والرمان. (الطباطبائي، د.ت، ج ١٩ ص ١١١)

يجوز ابن عاشور أن تكون التثنية مستعملة كناية عن التعدد و لهذا يقول:"وعلى هذا فجميع ما أجري بصيغة التثنية في شأن الجنتين فمراد به الجمع" (١٩٨٤ ج ٢٧ ص ٢٦٥) .

إن التثنية التي يراد بها الجمع والتعدد لها شواهد عديدة كقولهم (لَبَّيْكَ)، و (سَعْدِيكَ) ، و(خَنَانِيكَ) و(ذَوَالِيكَ) و(خَذَارِيكَ)، (هَذَاذِيكَ)، (حَجَارِيكَ) (سيبويه ،١٩٨٨، ج ١ ص ١٧٥) و (المرادي ،٢٠٠٨، ج ٢ ص ٨٠٠) وكقوله قوله تعالى : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾ (الملك ٤) والمقصود بكرتين الكثرة أي مرة بعد مرة كما ورد في تفاسير ابن عاشور (١٩٨٤ ج ٢٩ ص ١٩) وسيد طنطاوي(١٩٩٧، ج ١ ص ٥١٤) و البغوي (١٤٢٠ هـ، ج ٥ ص ١٢٥) و قوله تعالى: ﴿ سنعذبهم مرتين ﴾ (التوبة ١٠١) والمقصود مضاعفة العذاب وتكراره كما ورد عن السعدي(٢٠٠٠، ٣٥٠) وابن عاشور (١٩٨٤ ج ١١ ص ٢٠) و كقوله تعالى: ﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين) (الأحزاب ٣٠) و المراد مطلق التكثير (أبو حيان، ١٤٢٠ هـ، ج ٩ ص ٨٥) ، (ابن عاشور ،١٩٨٤، ج ٨ ص ١٢٢).وبهذا تكون (فيهن) في الآيتين حسب هذا المنظور الذي أراه ليس فيها عدول من المثنى إلى جمع الاناث كون المقصود بجننتين جنات .

٢- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ (يس ٨١)

إن (مثلهم) تعود على البشر عند ابن كثير (١٤١٩ هـ، ج ٥ ص ١١٣) ويقول القرطبي : "أمثال المنكرين للبعث" (١٩٦٤، ج ١٥ ص ٦٠) ويقول الطباطبائي " ضمير ﴿مثلهم﴾ للسموات والأرض فإنهما تشملان ما فيهما من العقلاء فأعيد إليهما ضمير العقلاء تغليباً فالمراد أن الله الخالق للعالم قادر على خلق مثله" (د.ت، ج ١٧ ص ١١٣).

يقول ابن عطية في المحرر الوجيز: " وجمع الضمير جمع من يعقل في قوله (مثلهم) من حيث كانتا متضمنتين من يعقل من الملائكة والثقلين، هذا تأويل جماعة من المفسرين، وقال الرمانى وغيره: الضمير في مثلهم عائد على الناس". (١٤٢٢ هـ، ج ٤ ص ٤٦٤).

وفي البحر المحيط : " وقال جماعة من المفسرين: عائد على السموات والأرض، وعاد الضمير عليهما كضمير من يعقل، من حيث كانت متضمنة من يعقل من الملائكة والثقلين" (أبو حيان، ١٤٢٠ هـ، ج ١ ص ٥٩٠).

وفي الدر المصون: " الضميرُ في "مثلهم" قيل: عائدٌ على الناس؛ لأنهم هم المخاطبون. وقيل: على السموات والأرض لتضمنهم من يعقل" (د.ت، ج ٩ ص ٢٨٧).

لقد حاول المفسرون كما تقدم أن يجدوا تعليلاً لعدول ضمير المثني غير العاقل الى ضمير جمع العقلاء الذي يعود على المثني غير العاقل وأرى أن الصيغة من الناحية اللغوية تعود على المثني كون المثني جمع او اصله جمع هذا من جانب وانها ممكن تأويلها على معنى الإتساع لتعود على الجمع بحمل اللفظ على تغليب العاقل بما تشمل السماوات والأرض من العقلاء ما فيهما من العقلاء.

٣- ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (40 يس) ونظراً لأن الفعل (يسبحون) جاء بالجمع كما يقول القرطبي (١٩٦٤، ج١٥ ص ٣٣) ونقل ابن جزي عن القرظي تقدير كلمة (النجوم) بالإضافة إلى الشمس و القمر ليستقيم البناء اللغوي للجملة لديهما (١٤١٦هـ، ج٢ ص ٢٢) بينما يرى الطبري (٢٠٠٠، ج ٢٠ ص ٥٢٠) أنها تعود على الشمس والقمر والليل والنهار. و (يسبحون) تعود على المثني عند البعض فهي لدى الفراء (١٩٥٥، ج٢ ص ٢٠١ و ج ٢٠ ص ٥٢٠) تعود على الشمس والقمر وقد رأى أن التذكير يعود إلى كون الفعل من أفعال من يعقل فأشير اليه بضمير من يعقل ولم يقل: يسبحن أو تسبح كون الجري والسبح من فعل العقلاء وهو ما قاله البغوي (١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ص ٢٨٧) وأخذ به الطباطبائي (د.ت، ج ١٧ ص ٩١) لكونها مطاوعة كالعقلاء. بينما يرى الزمخشري (١٤٠٧ هـ ، ج٣ ص ١١٥) ورود الفعل (يسبحون) إلى قصد التعبير عن الكثرة كون الشمس و القمر من جنس طوالع كل يوم وليلة. في حين يقول سيويه في كل في فلك يسبحون وفي رأيتهم لي ساجدين أنه "رعم الخليل أنه جعلهم بمنزلة من يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود" (البغدادي ، ٧١٩، ج ٨ ص ٨٢).

ويشكل ابن جزي لفظ كل أيضا كونها جمع (١٤١٦هـ، ج٢ ص ٢٢) ، كونها تعود على مثني .وبالرجوع إلى قواعد النحو في (كل) فإن المضاف إليه بعد (كل) إذا كان محذوفاً فإنه يُقَدَّرُ، فكأنه مذكور. وورود يسبحون خبراً إلى (كل) يعنى عودة كل على جمع ولكون المعنى في الشمس و القمر وهما مثني فتكون (كل) جمع تم العدول بها بدلاً من كلا كما أراه . ويرى الكوفيون في "كلا، وكلتا" أنهما تشبية لفظية ومعنوية، وأصلهما "كل" وزيدت الألف للتشبية (الأنصاري ، ٢٠٠٣، ج٢ ص ٣٥٩) وهذا رأي الفراء الذي نقله القرطبي (١٩٦٤، ج ١٠ ص ٤٠٢) بينما يرى أهل البصرة انه مفرد وان كلا وكلتا في توكيد الاثنين كما هي "كل" في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثني. (الأنصاري ، ٢٠٠٣، ج٢ ص ٣٥٩)

و يضيف القرطبي: "معنى "كلا" مخالف لمعنى "كل" لأن "كلا" للإحاطة و "كلا" يدل على شيء مخصوص "ثم يضيف: " أنه وضع ليدل على التشبية ، كما أن قولهم "نحن" اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما " (١٩٦٤، ج١٠ ص ٤٠٢)

وكذلك مع (كل) قد يكون العدول من المثنى في الآية: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ والتي وردت في (الرعد ٢) و(الزمر ٥) و(فاطر ١٣) والآية ﴿سَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (لقمان ٢٩). ولكون الفاعل ضمير مستتر يعود على الشمس و القمر يكون تقديره هم بما يناسب ورود كل (بعول نحو الجمع).

ومما ورد في كل أنها من ألفاظ التوكيد المعنوي و هي بمعنى الإحاطة والشمول و من شروط التوكيد بكل أن يكون المؤكد غير مثنى ، وهو المفرد والجمع و أن يكون متجزئاً بذاته أو بعامله (ابن هشام، ١٣٨٣هـ ، ٩٣) وأرى لما عدل إلى كل بدلاً من كلا إنتقى شرط ان يكون المؤكد غير مثنى بدليل الايات القرآنية أعلاه. ولما تم العدول إلى كل فعلاً أورد ما يناسب المعدول اليه يسبحون بدلاً من يسبحان.

٤- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ﴿يوسف ٤﴾ ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ : يرى العديد أن "ساجدين" صفة جَمْعِ العقلاء وردت لأنه لما عاملهم معاملة العقلاء في إسناد فعلهم إليهم جَمَعَهُمْ، لأن (السجود) من أفعال من يُجمع أسماء ذكورهم بالياء والنون ، أو الواو والنون لذا كان الإخبار عن ما لا يعقل كونه قد عُبر عنها بفعل من يعقل ولما كان حالها السجود، نزلها منزلة العقلاء و عللوا بذلك عدم الاخبار عنها بوزن (فاعلة) أو (فاعلات) البغوي (١٤٢٠ هـ ، ج ٢ ص ٤٧٥) و الطبري (٢٠٠٠م، ج ١٥ ص ٥٦٦) و ابن عاشور (١٩٨٤ ج ١٢ ص ٢٠٨) وابن عادل (١٩٩٨، ج ١٣ ص ٤٩٥) و السمين الحلبي (د.ت، ج ٦ ص ٤٣٦).

واشكل القرطبي أن ضمير جمع الغائب المذكر (هم)، في ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾، بدلاً من (رأيتها) وعلل ذلك بأن "العرب تجمع ما لا يعقل جمع من يعقل، إذا أنزلوه منزله، وإن كان خارجاً عن الأصل" (١٩٦٤، ج ٩ ص ١٢٢) وممن قال ان الرؤيا منامية، تنصب مفعولين حالها حال رأى العلمية كل من السمين الحلبي (د.ت ج ٦ ص ٤٣٦) و ابن عادل (١٩٩٨، ج ١١ ص ١٢) فتكون (ساجدين) وفقاً لهما مفعولاً ثانياً يعود على الشمس و القمر لجملة رأيتهم ساجدين. إن الضمير "هم" في هذه الحالة يعود على الشمس والقمر و قد تم العدول نحو جمع المذكر العاقل كون ساجدات أو ساجدة و رأيتها أو رأيتهن تناسب جمع الاناث أو جمع المذكر غير العاقل وتم العدول من المثنى بضمير جمع المذكر العاقل دون غير العاقل (خضير ، ٢٠٢٠، ١٤) وهذا ما أراه في هذه الآية.

إن العدول من المثنى في القرآن في آيات السماوات و الأرض كما كان في المثنى العائد على لفظين مفردين او جملتين كان إلى ضمير جمع المذكر العاقل وإن كان المثنى يعود على غير عاقل في جميع آيات العدول إلى الجمع مما يجعل عدول المثنى إلى الجمع وبدلالة الاتساع بشمول (العاقل) او (غير العاقل الذي عُبر عنه بفعل ما يعقل).

أما في الشمس و القمر - ساجدين فانها تفيد معنى الاتساع كونها تعود على المثنى من جانب عدول المثنى إلى جمع الذكور وتعود على أحد عشر كوكبا كون الشمس و القمر معطوفة عليها بمن فيها من العقلاء التي تغلب صفاتها بالتذكير وكان السجود يشمل الكواكب الاحد عشر ومن ضمنها (الأرض) و من عليها من البشر كما تقدم في طائعين ويسبحون.

نستنتج ان ضمير جمع الذكور العائد على الشمس و القمر يعود على المثنى وعلى محمل الجمع توسعا في المعنى ليشمل من على الأرض من العقلاء وكذلك في السماء و الأرض على نفس المنحى في اتساع المعنى الشامل للمثنى و الجمع بلفظ واحد.

المبحث الثالث : عدم المطابقة بضمير الجمع العائد على المثنى الذي يعود على مجموعتين

لقد حصرنا العدول إلى الجمع في الآيات التي أوردناها أدناه وتم ملاحظة ان العدول إلى الجمع يكون إلى جمع المنكر العاقل أيضا كما تقدم .

أولاً : المثنى الذي يعود على اسمي جمع

اسم الجمع وهو ما يدل على الجمع، ولكن ليس له مفرد من لفظه وإنما واحده من معناه ، مثل: قوم - رهط - طائفة (حسن ، (دت) ، ج ٢ ص ٨١) فهو مفرد لفظا وجمع معنى، ويجوز معاملته معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ونستطيع معاملته كالجمع باعتبار معناه (الرضي ، د.ت ، ج ٢ ص ١٥٩) و(الغلاييني ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨) واسم الجمع يجوز معه تذكير الفعل وتأنيته، والتأنيث على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع بل يؤنث الفعل جوازاً إذا كان الفاعل جمع تكسير، سواء كان الاسم المفرد منه مذكر أو مؤنث (الشناوي ، ١٩٩٥ ، ص ٨٧) وفي اسم الجمع وعلى اعتبار أنه مفرد، يجوز جمعه كما يُجمع المفرد مثل " طوائف أقوام وقبائل و فرق و خصوم ". وتجوز تثنيتها، مثل " طائفتان ، قومان وقبيلتان و فريقان و خصمان .

أ- طائفتان

إن الطائفة في اللغة الجماعة ، وقد تقع على أقل من ذلك حتى تبلغ الرجلين ، وللواحد على معنى نفس طائفة (القرطبي ، ١٩٦٤ ، ج ٨ ص ٢٩٤).

في آيات عدم المطابقة في ضمير المثنى لطائفة وردت الآيتين الآتيتين تم العدول بهما من المثنى المؤنث إلى جمع الذكور العقلاء :

١- ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ﴾ (الحجرات ٩)

اختلف المفسرون والقراء في اقتتلوا فمنهم من يرى أنها تعود على المثنى ومنهم من أعادها على الجمع وقرأ ابن أبي عبله ﴿ اقتتلتا ﴾ على لفظ الطائفتين (القرطبي، ١٩٦٤، ج ١٦ ص ٣١٦) ، كما قرأ عبيد بن عمير (اقتتلا) على تأويل

الرهطين أو النفيرين (الزمخشري، ١٤٠٧ هـ، ج٤ ص ٣٦٤). والضمير في (اقتتلوا) تعود على المتى كما يرى القرطبي (وإن كان ضمير جماعة) فأقل الجماعة اثنان في أحد القولين للعلماء (١٩٦٤، ج ١٦ ص ٣١٦) وقالوا في (اقتتلوا) تعود على الجمع وذلك بالحمل على المعنى وممن حملوها على المعنى الفخر الرازي (١٤٢٠، ج ٢٨ ص ١٠٥) وأبو حيان (١٤٢٠ هـ، ج ٣ ص ٣٢٩).

٢- ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١٢٢)

يقول الطبري (٢٠٠٠م، ج ٧ ص ١٦٩) «إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ: " وَاللَّهُ وَلِيُّهُمْ " ويضيف (إنما جاز أن يقرأ ذلك كذلك، لأن "الطائفتين" وإن كانتا في لفظ اثنين، فإنهما في معنى جماع) و يقول الفراء: "والله وليهم" رجع بهما إلى الجمع" (١٩٥٥، ج ١ ص ٢٣٣). وفي معجم القراءات: "وقرأ ابن مسعود (وَاللَّهُ وَلِيُّهُمْ) وقد عاد الضمير على المعنى لا على لفظ التنثية" (الخطيب، ٢٠٠٢، ج ١ ص ٥٦٧).

وتاء مضارع تفشلا للغائبين وجاءت مطابقة ولم يقل يفشلوا كما سبق في اقتتلوا و الطائفتان وهم بنو سلمة وبنو حارثة إذ هموا بالرجوع، فعصمهم الله، وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعمة (الطبري، ٢٠٠٠، ج ٧ ص ١٦٧) وبقراءة وليهم يكون معناها في الأثنين لفظاً كون الاثنان جمع و ودلالاتها في الجماعة على اللفظ والمعنى أيضاً .

٣- ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام ١٥٦) أشار إلى الطائفتين بالضمير (هم) في دراستهم . و يرى أبو حيان (١٤٢٠ هـ، ج ٤ ص ٤٩٦) (القرطبي (١٩٦٤، ج ٧ ص ١٤٤) أن الضمير جاء جمعاً لأن كل طائفة منهما جمع.

و ضمير الجمع الذي يعود على ﴿ طائفتين ﴾ نجد من ردها إلى الأثنين كون الأثنين جمع كما تقدم في غيرها وأرى أنها تعود إلى الأثنين لفظاً كون الأثنين جمع كما وأنه يعود إلى الجمع لفظاً و معنى كون طائفة مفرد لفظاً وجمع معنى، ويجوز معاملة مفرداها معاملة المفرد باعتبار اللفظ، او معاملته كالجمع باعتبار معناها وفي شرح الكافية أجاز ذلك (الرضي، د.ت، ج ٢ ص ١٥٩) و (الغلابيني، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨) كما أنه يجوز في اسم الجمع المفرد تكثير الفعل وتأنيثه، والتأنيث يكون على معنى الجماعة.

ب : العدول مع فريقين

١- ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (النمل ٤٥)

يرى أبو حيان (١٤٢٠ هـ، ج ٤ ص ٢٤٨) أن (يختصمون) جاءت على المعنى، لأن الفريقين جمع، ويقول "وأوثر يختصمون على يختصمان، وإن كان من حيث التنثية جائزاً فصيحاً، لأنه مقطع فصل، واختصامهم دعوى كل فريق أن الحق معه. ويقول ابن عادل: (و"يَخْتَصِمُونَ" صفة لـ "فَرِيقَانِ" على المعنى، كقوله: ﴿ هَذَا نِ حَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا ﴾) (الحج

١٩) و ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ (الحجرات ٩) واختير هنا مراعاة الجمع، لكونها فاصله (١٩٩٨ ، ج ١٥ ص ١٧٥) وبهذا تكون يختصمون قد وردت بمعنى الاثنين وبمعنى الجمع .

ج: العدول مع خصمان (خصم)

١- ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (الحج ٢٠)

وقرأ ابن أبي عبله (اختصما) مراعاة للفظ (خَصْمَانِ) وهو تثنية خصم؛ وذكروا أنه في الأصل مصدر يستوي فيه الواحد المذكور وغيره، وقيل أن أكثر الاستعمال توحيدته فمن ثناه وجمعه حمله على الصفات والأسماء (الألوسي ١٤١٥ هـ، ج ص ١٢٧-١٢٨)، (السمين الحلبي، د. ت، ج ٨ ص ٢٤٧-٢٤٨).

يقول سيد طنطاوي: "لما كان كل خصم فريقا يجمع طوائف قال: (اخْتَصَمُوا) بصيغة الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ فالجمع مراعاة للمعنى" (١٩٩٨، ج ٩ ص ٢٥٩) ويقول الزمخشري (١٤٠٧ هـ، ج ٣ ص ١٤٩) : " هَذَانِ للفظ، واختصموا للمعنى". و في الدر المصون للسمين الحلبي : " الخَصْمُ في الأصل: مصدرٌ؛ ولذلك يُوحَدُ ويذكرُ غالباً، وعليه قوله تعالى: (نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا) (ص ٢١). ويجوز أن يُثنى ويجمع ويؤنث، وعليه هذه الآية ولَمَّا كان كلُّ خَصْمٍ فريقاً يَجْمَعُ طائفةً قال: ﴿ اخْتَصَمُوا ﴾ بصيغة الجمع كقوله : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ (الحجرات) فالجمع مراعاة للمعنى" (د.ت، ج ٨ ص ٢٤٧). وأرى أنها في معنى الاثنين أيضاً لفظاً كون الاثنين جمع.

٢- ﴿ وهل أتاك نبي الخضم إذ تسوروا المحراب ﴾ (ص ٢١)

٣- ﴿ إذ دخلوا على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض ﴾ (ص ٢٢)

يرى ابن يونس الصقلي (٢٠١٢، ٢٢) أن ورود ﴿ تسوروا ﴾ بدلاً من تسورا و ﴿ دخلوا ﴾ بدلاً من دخلا و ﴿ قالوا ﴾ بدلاً من قالوا كون العرب يسمون الاثنين باسم الجماعة ونقل في هذا الصدد حديث (الاثنان فما فوقهما جماعة) .

وكذلك يرى ابن عاشور أن ضمير الجميع يراد به المثنى كون العرب يعدلون عن صيغة التثنية إلى صيغة الجمع إذا كانت هناك قرينة لأن في صيغة التثنية ثقلاً لندرة استعمالها (١٩٨٤ ج ٢٣ ص ٢٣١).

ويقول البيهقي في ﴿ تسوروا ﴾ : " وإنما جمع الفعل وهما اثنان لأن الخصم اسم يصلح للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، ومعنى الجمع في الاثنين موجود ؛ لأن معنى الجمع ضم شيء إلى شيء" (١٤٢٠ هـ ، ج ٤ ص ٦٠).

وفي مجمع البيان: " وإنما جمعهم لأنه أراد المدعي والمدعى عليه ومن معهما وقد تعلق به من قال أن أقل الجمع اثنان وأجيب عن ذلك بأنه أراد الفريقين". (١٩٩٥، ج ٨ ص ٣٥١) وفي أن الخصمان الفريقان أيد ذلك الخليل بن احمد

والطوسي ، وابو السعود (الطوسي ١٢٠٩ هـ ، ج ٨ ص ٥١٥) و(ابو السعود ، د.ت، ج٧ ص ٢٢٠) و(النحاس ، ١٤٢١ هـ ، ج ٣ ص ٤١٧). ويرى السمين الحلبي الضميرُ في "تَسَوَّرُوا" و"دخلوا" راجعاً على الخصم لأنه جمعٌ في المعنى ، أو على أنه متنى، والمتنى جمعٌ في المعنى (د.ت، ج ٩ ص ٣٦٨).و لا يرى صاحب الميزان أقل الجمع اثنان لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا أَخِي﴾ ولظهور قوله: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا﴾ (إذ دخلوا) في كونهم جمعاً وذلك لجواز أن يكون في كل واحد من جانبي التثنية أكثر من فرد واحد ويرى جواز أن يكون أصل الخصومة بين فردين ثم يلحق بكل منهما غيره لإعانتة في دعواه" (الطباطبائي ، د.ت، ج١٧ ص ١٩٢).

إن الذي أراه في (اختصموا و تسوروا ودخلوا) أن الواو ضمير يعود على المتنى خصمان كون المتنى جمع أو أصله جمع فضلاً عن ذلك فهي في محل الاتساع وازدواج اللفظ لدلالة اخرى هي دلالة الجمع لما كان كل خصم فريقاً يجمع طوائف وأفراد.

إن العدول نحو الجمع تم بالعدول إلى جمع الذكور العقلاء كالسابق . ورغم ان فريق اسم جمع يجري على مفردة الحمل على المعنى عند عودة الجمع عليه الا أنني أرى ان مثاه يجري فيه حكم الجمع لفظاً كون المتنى جمع كما قد يصح فيه التثنية ويصح فيه العدول إلى جمع الذكور .

أن الحمل على اللفظ يكون أنسب سواء دل اسم الجمع على المتنى او الجمع أو اتساعاً وان الحمل على المعنى وإنما كان في اسم الجمع المفرد جائز نظراً لتعذر حمل اللفظ عليه و لغرض تأويل المشكل النحوي ،اما في المتنى فان صيغة جمع الذكور هي صيغة ملازمة للعدول في المتنى سواء كان مفردة اسم جمع أم لا كما تقدم ولا يوجد مشكل نحوي يقتضي الحمل على المعنى ولا يبعد ان يكون المقصود كلا المعنيين الا ان الحمل على المعنى فقط لا يصح مع وجود الحمل على اللفظ كما تقدم وكما ورد عن ابن مالك: إن طائفة مفردة مؤنثة وفريق مفرد مذكر والجمع منهم طوائف وفرق وتكون أحكام التانيث تجري على جمع التكسير في طوائف وفرق ولا تمتد هذه الاحكام إلى ضمائر الجمع العائدة على المتنى ألا ترى ان الله يقول (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (فصلت : ١١) رغم ان السماء والارض مؤنثتين ..

ان ضمير (طائفتان) يمكن ان يرد مؤنثاً أو يرد بالعدول الى جمع المذكر كون ضمير المتنى يعدل إلى جمع الذكور فضلاً على ذلك وما دام مفردة يحمل على جمع الذكور حملاً على المعنى فمثاه يمكن ان يكون جمعاً مذكراً كون مفردة يحمل على جمع المذكر من جانب ومن جانب فان الاتساع الذي تفيده اقتتلوا هي للدلالة على مجموع المتقاتلين من الافراد من الطائفتين بسبب دخول الجميع في القتال لذا اتسع التعبير من المتنى إلى الجمع، فقال تعالى: (اقتتلوا) أما في قوله: (فأصلحوا بينهما) و لأن الصلح يتم بين الطائفتين ولا يتطلب الاتساع لانه ليس بالضرورة و المنطق ان يشارك جميع الافراد في هذا الامر إشتراكاً مباشراً وفعلياً. لذا تكون دلالة لفظ ضمير جمع الذكور العائد على طائفة

في اقتتلوا الذي يشير للطائفتين بأفرادهما جميعاً أبلغ مما لو اشير اليهما بلفظ المثني أقتتلا بينما . وكذلك أرى القول في خصمان تم العدول بضمير المثلي إلى جمع الذكور وفي وليهم على قراءة ابن مسعود. وأرى في اسم الجمع حمل النصوص على الاتساع كون مجيء لفظ الجمع هو في باب المجاز لدلالته على ثلاث صيغ الأولى لفظاً دلالة على ان المثني جمع أو اصله جمع و الثانية لفظاً للدلالة على الجمع اتساعاً في المعنى والثالثة معنى كون مفردة يحمل معناه على الجمع فأولى بمثناه أن يرد بصيغة الجمع أيضاً.

ثانياً : ضمير الجمع العائد على مثني اسم الجنس الجمعي

اسم الجنس الجمعي ، هو ما دل على أكثر من اثنين، دالاً على الجنس، ولكن يُفَرَّق بينه وبين واحده بوجود التاء أو ياء النسب في المفرد. أما ما دلَّ على الجنس صالحاً للقليل و الكثير ، مثل : ماء، و لبن ، فهو اسم جنس إفرادي (ابن عقيل ، ١٣٨٤هـ ، ج ١ ص ٤٨٢).

إن اسم الجنس الجمعي (المعرب دون المبني) يجوز فيه التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة، نحو «العرب» ، «الروم الاعراب (النخل)، (التمر)، (البقر)، وكل ما بينه وبين واحده (التاء)، يذكّر ويؤنث (البياع شيرو ، ٢٠١٩، ٤٤). قال الطبري: (٢٠٠٠م، ج ٢ ص ٢١٠) إن من شأن العرب تذكير وتأنيث كل فعل جَمَع كانت وحدانه بالهاء، وجمعه بطرح الهاء كما تقدم في اسم الجمع، بل إذا كان الفاعل جمع تكسير، سواء كان الاسم المفرد منه مذكر أو مؤنث كما تقدم.

أ- الإنس والجن

١- ﴿ قُلْ لئنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء ٨٨)

إن كلمة اجتمعت تعود على لفظ الإنس والجن أي (أن الإنس والجن اجتمعتا) كونهما مثني وضمير التنبيه لا يذكر في الفعل لتقدمه بينما كان الضمير العائد على المثني في يأتون جاء على صيغة جمع الذكور بدلاً من تأنيان الذي يدل أيضاً على اتساع المعنى ليعني أفراد الأنس و الجن كما أراه.

٢- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ﴿ ٥٦ الذاريات ﴾

أختلف في الجن والإنس، قيل: المراد بهم العموم وقيل أريد به المطيعين منهم إبن عادل (ج ١٨ ص ١٠٥ او ابن عطية (١٤٢٢ هـ ، ج ٥ ص ١٨٣) ،ومن قال أن المراد بهم العموم إلا لأمرهم بالعبادة ، قاله الامام علي بن أبي طالب(ع) ، وابن عباس واختاره الزجاج و الزمخشري (١٤٠٧ هـ ج ٤ ص ٤٠٦) والسمين الحلبي(د.ت، ج ١٠ ص ٦٠) وقال الضحاك، والفراء، وابن قتيبة وغيرهم هذا خاص لأهل طاعته (ابن الجوزي ، ١٤٢٢هـ، ج ٤ ص ١٧٣) (ابن عادل ، ١٩٩٨ ، ج ١٨ ص ١٠٥) وعلى محمل الإتساع يكون المقصود هو العموم وذلك بعودة الضمير (الواو) على الفئتين

الإنس والجان من باب الحمل على اللفظ وهو الأولى وقد يكون المعنى جميع الإنس والجان كون الإنس وكذلك الجن يعبر عن كل منهما بصيغة المفرد حملاً على اللفظ أو بالجمع حملاً على المعنى .

٣- ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ﴾ (١٣٠ الأنعام)

٤- ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ اسْتَعْظَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۗ لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (الرحمن ٣٣) تنفذوا و انفذوا و تنفذون بدلاً من تنفذوا و انفذوا و تنفذان .

وأرى في الإنس والجن ما تقدم في اسم الجمع كون الإنس والجن مثنى كونهما معطوفين وأن الحمل على اللفظ يكون باعتبار الأفعال (يَأْتُوا ،لِيَعْبُدُونِ ، يَأْتِكُمْ ،اسْتَعْظَمْتُمْ ، تَنْفُذُوا ،تَنْفُذُونَ) تعود على مثنى مع عدول إلى جمع الذكور يصحبه حمل على الجمع لفظاً اتساعاً في المعنى و حمل على المعنى وهو جائز في اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولا يصح الحمل على المعنى لوحده كما أراه .

ب- العدول مع اليهود و النصارى

قالت اليهود نقيده معنى الجماعة الواحدة وكذلك قالت النصارى أيضا ألا أن الإشارة إلى الجماعتين جاء بالمنكر العاقل في قَوْلُهُمْ و يُضَاهَهُونَ و قَاتَلَهُمْ و يُؤْفَكُونَ وكذلك في ضمائر الآية التي تليها وهذا لا يخلو من الاتساع كون كل من اللفظتين مؤنث بدليل ورود (قالت) وتم الإشارة إليهما بجمع عدولاً من المثنى المؤنث إلى جمع الذكور كما في الآيات التالية :

١- ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ۗ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۗ أَنَّى يُؤْفَكُونَ (التوبة ٣٠) انْحَدُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۗ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۗ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة ٣١)

٢- ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (البقرة ١١٣)

وتقدم الفعل ترضى وقالت في الآيتين الآتيتين والفعل هنا يشير إلى اليهود والنصارى (مثنى) إن الفعل المتقدم يؤنث و لا يثنى وهو في حكم التنثية ألا أن العدول فيما بعد كان إلى جمع المذكر العاقل الذي يدل على مثنى وجمع من باب الاتساع:

٣- ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ ﴿ ١٢٠ البقرة ﴾ يقول أبو حيان (١٤٢٠ هـ ، ج١ ص ٥٩٠) "ووحده الملة، وإن كان لهم ملتان، لأنهما يجمعهما الكفر، فهي واحدة بهذا الاعتبار، أو للإيجاز فيكون من باب الجمع في الضمير"

٤- ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ۗ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ۗ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ ۗ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۗ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (المائدة ١٨)

وفي الآيات التالية وردت اليهود والنصارى في موقع المفعول به أو خبر كان وحكم العدول نحو الجمع هو كما تقدم ذكره:

٥- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (المائدة ٥١)

٦- ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة

(111)

ج-العدول مع أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب

١. ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ١٢٠)

٢. ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۗ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۗ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۗ سَنُعَذِّبُهُمْ

مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ (التوبة ١٠١)

تقدم أن العرب تخبر عن الجملتين بلفظ الإثنتين . إن (اليهود والنصارى) و (الإنس والجن) من أسماء الجنس الجمعية يؤنث مفردهما بالحمل على اللفظ ويذكر بجمع المذكر العاقل بالحمل على المعنى (الجمع) اما المثني منهما فتكون مؤنثة (كما ورد في اسم الجمع طائفتان) وكان الضمير الذي يعود عليهما في الآيات السابقة بجمع المذكر العاقل. ان ضمير الجمع الذي يعود على اليهود و النصارى جاء لأن المثني جمع وكذلك كون اليهود اسم جنس جمعي وكذلك النصارى ويجوز ان يجمع ضمير فعله حملاً على المعنى . وكذلك القول في الأُنس والجن أما القول في أهل فهي اسم جمع لا واحد له من لفظه (الدهون ، ٢٠١٦ ، ص١٠٩) والأعراب اسم جنس جمعي لأعرابي.

أرى أن العدول الى الجمع كون المثني جمع فضلاً ، ان اسم الجنس الجمعي يجوز ان يعامل معاملة الجمع في مفرده جملاً على المعنى اما في المثني فلا ارى الحمل على اللفظ كونه جمع

ثالثاً: العدول مع الاسمين الأعجميين يأجوج ومأجوج

يأجوج ومأجوج : قبيلتان من بني آدم لكنهم ينقسمون أنواعا كثيرة، اختلف الناس في عددها (ابن عطية ١٤٢٢ هـ، ج ٣ ص ٢٨) وردت في الآيات :

١- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِمَّنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ (الانبياء ٩٦)

٢- ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾

(الكهف ٩٤) . في ياجوج و ماجوج تم العدول في الضمير العائد اليهما إلى جمع المذكر العاقل ايضاً كما في

يَنْسِلُونَ و مُفْسِدُونَ رغم كون متاهما في الآية الاولى تتسلان وفي الثانية مُفْسِدَاتان وهم بهذا القول سيكونون مفسدين

(معنئ) كقبيلتين من ناحية و كأفراد من ناحية اخرى وعلى وجه الاتساع بالحمل على التأويلين وبهذا أرى فيهما رأينا المتقدم في أسماء الجمع و في أسماء الجنس المتقدم ذكرها.

رابعاً: (التقلان)

﴿ سَنَفَرُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّقْلَانِ الرَّحْمَنُ ﴾ (٣١)

في تفسير القرطبي "قال : سنفركم فجمع ، ثم قال : أيه التقلان لأنهما فريقان وكل فريق جمع ، وكذا قوله تعالى : يا معشر الجن والإنس إن استطعتم ولم يقل إن استطعتما ، لأنهما فريقان في حال الجمع ، كقوله تعالى : فإذا هم فريقان يختصمون و هذان خصمان اختصموا في ربهم ولو قال : سنفركم ، وقال : إن استطعتما لجاز . " (١٩٦٤ ، ج ١٧ ص ١٦٩) . والتقلان: الإنس والجن، سميا بذلك لأنهما ثقلا الأرض" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج٤ ص٤٤٨).

إن صح الاتساع في اللفظ في اسم الجنس الجمعي سيكون الدلالة على جميع الانس والجن و على كل اليهود والنصارى وعلى جميع اهل المدينة و الأعراب. ولايبعد دلالة المثنى والجمع وكما تقدم في التفاسير بل أن ما ذكرته التفاسير تذهب إلى هذا المنحى وأوید دلالة الإتساع فيما تقدم من عدول إلى الجمع في ضمير اسم الجنس الجمعي العائد على مثنى بعطف اسمي الجنس الجمعي على بعضهما وكذلك التثنية بعطف اسم الجنس على اسم الجمع.

وأرى في اسم الجنس الجمعي ما أراه في اسم الجمع بحمل النصوص على الإتساع بشمول المثنى والجمع بالعدول باللفظ إلى جمع الذكور الذي جاء من باب المجاز و الإتساع لدلالته على صيغتين نحويتين الأولى دلالاته على كون المثنى جمع أو أصله جمع و الثانية دلالاته على الجمع لفظاً.

بينما الضمير الذي يعود على اسم الجنس الافرادي يكون بصيغة الضمير المفرد المؤنث أو المذكر كما في الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْإِطْبَاطِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْزُبُونَ اللَّهَ وَأَلْفُضَّةً وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٣٤ التوبة)

والضمير في قوله (ينفقونها) يجوز أن يعود على الأموال والكنوز التي يتضمنها المعنى (الزمخشري، ١٤٠٧ هـ، ج ٢ ص ٢٦٨ والطبري ٢٠٠٠م، ج ١٤ ص ٢٢٨ ، و السمرقندي، د.ت، ج ٢ ص ٥٥). وقيل الضمير يعود على الذهب أو الفضة لدلالة الكلام على أن الخبر عن الأخرى مثل الخبر عن إحداهما (الطبري ، ٢٠٠٠ ، ج ١٤ ص ٢٢٨) وقيل عاد الضمير على الفضة واكتفي بضمير الواحد عن الضمير الآخر إذا فهمه المعنى (١٤٢٢ هـ، ج ٣ ص ٢٨). وقيل:معناه ولا ينفقونها والذهب، لأنهما الأصل المعترف في الأموال وهما اللذان يقصدان بالكنز (الرازي، ١٤٢٠هـ، ج ١٦ ص ٢٨) و (الطبرسي ، ١٩٩٥ ، ج ٥ ص ٤٦). وقيل اكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر لدلالة الكلام على اشتراكهما فيه

(الموردي ، د.ت، ج٢، ص ٥٩) و الذهب: مؤنثة، وربما نكّرت (التستري ، د.ت ، ٤). وقيل واكتفى بذكرها عن الذهب؛ إذ الحكم واحد، (ابن عجيبة ، ١٤١٩ هـ ج٢ ص ٧٧). وقيل ذهاباً بالضمير إلى المعنى دون اللفظ (الزمخشري ، ١٤٠٧هـ، ج٢ ص ٢٦٨). ويشكل ابن عطية (١٤٢٢ هـ، ج٣ ص ٢٨) على بعض المفسرين تشبيههم هذه الآية بقوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ (الجمعة ١١) ويقول "وهي لا تشبهها، لأن "أو" قد فصلت التجارة عن اللهو وحسنت عود الضمير على أحدهما دون الآخر".

ويقول الطبرسي " لما اجتماعا في التأنيث وكان كل واحد منهما يؤخذ عن صاحبه في الزكاة على قول جمهور العلماء جعلهما كالشيء الواحد وردّ الضمير إليهما بلفظ الواحد" (١٩٩٥، ج٥ ص ٤٦) وأؤيد الرأي بما جاء بشأن اجتماعهما في التأنيث وأرى أن رد الضمير اليهما بلفظ واحد انما لكون المفردتان من اسماء الجنس الافرادي (الذي يدل على المفرد والمثنى و الجمع) وان تشبيهما بضمير مثنى يجعل كلا من المعطوف و المعطوف عليه مفردا وبذا يفقد دلالاته على المفرد والمثنى والجمع كاسم جنس افرادي ولا يعتبر بورود ضمير الإفراد لاسم الجنس الافرادي موجباً على تشبيته بالمعطف بضمير مثنى كون ضمير الإفراد هنا لا يدل على الفردية كما هو واضح . وأرى ورود الآية بضمير الإفراد الدال على الذهب و الفضة ولا أرى تأويل وجوب التثنية لوجود عطف الفضة على الذهب وأرى ذلك أيضاً في (إليها) بصدد (تجارة أو لهواً) الواردة في (الجمعة ١١). والذي نراه تشبيه الضمير الذي يعود على اسم الجنس الجمعي واسم الجمع جائز ولا يصح ذلك في اسم الجنس الافرادي. وان الضمير عاد مثنى في الآية (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ٢١٩) (البقرة 219) كون الخمر اسم جنس جمعي مفردة خمرة (عبد العظيم ، ٢٠١٥، ٣٧) وليس اسم جنس إفرادي. كما أن النكتة في الجمع بصورة عامة أن يشار اليها بضمير المفرد للدلالة على الكثرة (بابتي ، ١٩٩٥، ج٢ ص ٧١٩) كما في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّجْمِ ﴾ (الأنعام ٩٧)

المبحث الرابع : مناقشة النتائج

من خلال ماتقدم في مباحث هذه الدراسة حول عدم المطابقة كانت ضمائر الجمع التي تعود على المثنى بضمير المذكر العاقل. ولو عدنا إلى اصول مسألة التذكير و التأنيث لوجدناها تعود إلى أصول لغوية موعلة في القدم كانت سائدة في حينها (خليفة ، ٢٠١١، ص ٦٠) وأرى أن مسألة عودة ضمير الجمع على المذكر العاقل يدعوننا إلى الاعتقاد ان هذه الصيغة ارتبطت بالأصل وهو التذكير كون "الأصل في الاسم أن يكون مذكراً" أما التأنيث فهو طارئ عليه وان صيغة التأنيث للجمع العاقل ولغير العاقل انما هي مستحدثة و تمثل تحول لاحق في مسار تطور اللغة العربية كون النحاة أقروا أن " التأنيث فرع التذكير" (ابن حمدون ، ٢٠١٤، ج١ ص ١٢٤). وكذلك فإن المثنى مستحدث ايضاً وان المثنى أصله جمع إذ نقل السيوطي عن الإمام الجويني، قوله: "الظاهر أنَّ التثنية وضع لفظها بعد الجمع لمسيب الحاجة إليها، ولهذا لم يوجد في سائر اللغات تثنية" (السيوطي ، ١٩٩٨، ٤٦) وأن

الدراسة خلصت إلى أن عدول المثني الى جمع المذكر وليس جمع المؤنث سواء كان المثني مذكراً أم مؤنثاً عاقلاً أم غير عاقل .

ولكنني لم أجد في المصادر التي أطلعت عليها من تطرق إلى عدول المثني إلى جمع العقلاء واكتفت المصادر التي اطلعت عليها باتساع إطلاق الجمع على المثني و إلى إتساع ظاهرة عدم المطابقة في المثني بين المسند و المسند اليه .

إن تكثير الجمع الدال على المثني منشأه ان الجمع أصلاً للمثني و نظراً للتطور اللغوي، وما نشأ عنها من تحولات مفاهيمية، جعلت الأنواع في وقت من الأوقات تتحازر إلى استخدامات معينة، وتتفر من أخرى بصرف النظر عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة، (الشيروفي ،٢٠٠١، ١٦) ويذكر الدكتور إبراهيم السامرائي (أن المذكر والمؤنث من المسائل، التي تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي، كأنها مرت بمرحلة تاريخية لم يكن الجنس فيها واضحاً تمام (الوضوح) (السامرائي ، ١٩٨٥ ، ٣) ثم يقول " وكأني ميال إلى أن أقرر أن التأنيث بالعلامة طارئ في العربية من الناحية التاريخية كما هو طارئ في غير العربية من اللغات السامية ". لقد احتاجت اللغة العربية شيئاً من التمييز بين المذكر والمؤنث وذلك نتيجة لتطور اللغة ، فكان إلحاق المذكر بعلامة مميزة وذلك انقاء اللبس (السامرائي ، ١٩٨٨ ، ٤٠) ويتطور اللغة أيضاً جعلوا الجمع يؤنث دون ان يكون للجمع الدال على المثني تأنيث حيث احتفظ المثني بالأصل وهو التكثير ولا سيما أن التكثير للمثني يكون أولى من التأنيث كونه جمع قلة على اعتبار أن المثني جمع قلة وأن التأنيث يجعلها في موضع الكثرة لذلك حفظوا للجمع الدال على المثني صيغة التكثير -كما أراه- رغم كون مفرده مؤنث في بعض الأحيان ورغم مفرده غير عاقل في أحيان أخرى بحمله على كونه مثني . إن جمع القلة الذي يعبر عنه بضمير المذكرين وجمع الكثرة الذي يعبر عنه بضمير المفرد المؤنث مما ورد في أساليب العرب (ابو حيان ، ١٤٢٠هـ، ج ٥ ص ٣٠٥) (السامرائي ، ٢٠١٩ ، ٩٧) وورد تكثير جمع القلة بقوله تعالى ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (يوسف ٣٠) بحذف حرف التأنيث لأنه تأنيث جمع وتأنيث الجمع تأنيث لفظ وليس تأنيث معنى (الطبرسي ، ١٩٩٥ ، ج ٥ ص ٣٩٥) وورد تأنيث الكثرة رغم كونها مذكر بقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ (الحجرات ١٤) ألا أنني لم أجد أيضاً ممن يشير إلى احتفاظ الجمع الذي يعود على المثني بهذه الصيغة (صيغة جمع القلة) . إن تأنيث الجمع ليس حقيقي لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى كونه في معنى الجماعة (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ج ٣ ص ٣٧٦) و ما أراه في المثني يذكر أو يؤنث تبعاً لمفرد ما دام ليس هناك عدول إلى الجمع كما أسلفنا وأختلفت مع الذين يرون أن ورود صيغة الجمع للدلالة على المثني مخالفاً لأصل الوضع اللغوي (وليد، ١٤٠٥، ١٩١٨) وأختلف مع من يقول أن المثني لم يكن ثابت القواعد محدود الصورة (السامرائي ، ١٩٨٣ ، ص ٨٣-٨٤) كون النصوص القرآنية تدل على أن عدم مطابقة المسند و المسند إليه لم يكن إلا لدلالات وغايات اقتضتها النصوص كما أسلفنا ، وكان ارتباط عدول المثني إلى الجمع بظاهرة الاتساع ارتباطاً وثيقاً ليعطي اللفظة دلالاتي المثني و الجمع على الأعم الأغلب مما يجعل

العدول يحمل معنى آخر ودلالة اخرى لا ترتبط بجواز اطلاق الجمع على المثى فحسب بل إلى دلالاته على الجمع بعينه كما تقدم .

النتائج

خلصت الدراسة إلى أن المثى جمع بلفظه ومعناه وأنه اقل الجمع وما دام كذلك فلا يحمل المثى أو ضمائره أو توابعه التي تأتي بصيغة الجمع على المعنى ما دام لفظ المثى يدل على الجمع .

خلصت الدراسة أيضاً الى ان عدول المثى إنما يكون إلى جمع المذكر العاقل سواء كان المسند اليه مذكراً أم مؤنثاً و سواء كان عاقلاً أم غير عاقل .

خلصت الدراسة كذلك إلى أن عدول الضمائر و التوابع جاء على نحو المجاز اتساعاً في الدلالة وفي جميع الشواهد. خلصت الدراسة الى أن العدول نحو المذكر العاقل يناسب ما جاء حول جمع القلة بالتذكير .

أوضحت الدراسة إلى ان الآيات التي ورد فيها إشكال لدى المفسرين بخصوص (هن) وان الضمير يعود إلى جمع غير عاقل ولا يعود على مثى .

المصادر :

القرآن الكريم

١. ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن ابراهيم الرومي الحنفي (ت ٨٨٠ هـ) (1422 هـ 2001م)، حاشية ابن التمجيد ، معه حاشية القنوي على تفسير الإمام البيضاوي. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى.
٢. ابن جزى ،الغرناطي ، الكلبي ، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (ت ٧٤١هـ) (١٤١٦ هـ) ، التسهيل لعلوم التنزيل . المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت الطبعة: الأولى.
٣. ابن جنى ،أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)(د.ت)، الخصائص . الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
٤. ابن الجوزي ، جمال الدين ،أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)(١٤٢٢ هـ). زاد المسير في علم التفسير ،المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى.
٥. ابن حمدون ،أبي العباس احمد بن محمد السلمي المعروف بابن الحاج الفاسي (ت ١٣١٦هـ) (٢٠١٤)، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك المسماة الفتح الودودي على شرح الكودي . دار الكتب العلمية.
٦. ابن عادل ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ) (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب ، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض .دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى.

٧. ابن عاشور ، محمد الطاهر التونسي (ت ١٣٩٣هـ) (١٩٨٤) ، التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد».. الدار التونسية للنشر - تونس .
٨. ابن عجيبة ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي الحسني الأنجزي الفاسي الصوفي (ت ١٢٢٤هـ) (١٤١٩ هـ) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد . المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة.
٩. ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ) (١٤٢٢ هـ) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد . دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى.
١٠. ابن عقيل ، عبد الله العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) (١٣٨٤هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد بحاشيته منحة الجليل . دار العلوم الحديثة الطبعة الثانية . بيروت.
١١. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) (د ت) . تأويل مشكل القرآن . المحقق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
١٢. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) (١٤١٩ هـ) ، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) . المحقق: محمد حسين شمس الدين . دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت الطبعة: الأولى .
١٣. ابن هشام ، جمال الدين ، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ) (١٣٨٣هـ) (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) ، شرح قطر الندى وبل الصدى.المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة.
١٤. ابن هشام ، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ) (د. ت) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٥. ابن يعيش ،ابن الصانع ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسيدي الموصلي (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل للزمخشري . دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى.
١٦. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) (١٤٢٠ هـ) ، البحر المحيط في التفسير .المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٧. أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ - ١٥٧٤م) (د.ت) ، ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم المعروف ب(تفسير أبي السعود) .دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٨. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢٠٨ هـ) (١٣٨١ هـ)، مجاز القرآن، علق عليه: فؤاد سركين. مكتبة الخانجي، القاهرة، دار غريب.
١٩. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: ١٢٧٠هـ) (١٤١٥ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. المحقق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى.
٢٠. الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت ٥٧٧هـ) (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية الطبعة: الأولى.
٢١. بابتي، عزيزة فوال (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م)، المعجم المفصل في النحو العربي / ج ٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.
٢٢. برنامج لمسات بيانية مقابلة مع الدكتور حسام النعيمي منشورة على الموقع: <https://www.startimes.com/f.aspx?t=34235384> (تم الاقتباس في ٢٩/١٢/٢٠١٩)
٢٣. بحر العلوم. أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) دار الفكر - بيروت تحقيق د. محمود مطرجي (د ت).
٢٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة.
٢٥. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (ت ٥١٠هـ) (١٤٢٠ هـ)، تنقيح البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى.
٢٦. البياع شيرو، خالدية محمود جبارة (٢٠١٩)، التكامل بين النحو والصرف والبلاغة في التفسير القرآني الزمخشري أنموذجاً. دار الكتب العلمية.
٢٧. التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الكاتب سعيد بن إبراهيم (ت ٣٦١هـ). المذكر والمؤنث. المكتبة الشاملة الحديثة. الموقع الإلكتروني <https://al-maktaba.org/book/99>
٢٨. . تفرشة، فازية. (٢٠١١)، ظاهرة الاتساع والإيجاز ومقاصدها التداولية عند النحاة العرب الأوائل من خلال كتاب سيويه. مجلة الأثر. 2011. Spécial 12 revues.univ-ouargla.dz
٢٩. التهانوي، محمد علي (١٩٩٦م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط ١، مكتبة لبنان: بيروت.
٣٠. الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، فقه اللغة وسر العربية. إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى.

٣١. الدهون، إبراهيم مصطفى محمد الدهون (٢٠١٦)، المرجع الميسر في القواعد والإعراب. الأردن - إربد: دار الكتاب الثقافي. (الطبعة الأولى).
٣٢. الجزائري، أبو بكر. أيسر التفاسير لكلام العليّ الكبير. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة (د. ت.).
٣٣. حسن، عباس (ت ١٣٩٨هـ) (د.ت.)، النحو الوافي. دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة
٣٤. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، (ت ٧٤١هـ) (١٤١٥ هـ)، لياب التأويل في معاني التنزيل.، تصحيح: محمد علي شاهين الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى.
٣٥. خضير، مها عبد الرزاق (٢٠٢٠)، تأنيث كلمة الشمس وتذكيرها في القرآن الكريم دراسة دلالية. بحث مقبول للنشر في مجلة كلية التربية للبنات رقم الموافقة ٢٧ في ١٤/٦/٢٠٢٠.
٣٦. خليفة، أرياف غازي جمال خليفة (٢٠١١). رسالة ماجستير في اللغة والنحو، تحول البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم. جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب - قسم اللغة العربية وآدابها كانون أول / ٢٠١١. الأردن.
٣٧. الخطيب، عبد اللطيف، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م)، معجم القراءات. دار سعد الدين للطباعة و النشر والتوزيع دمشق الطبعة الأولى.
٣٨. الرازي، التيمي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة.
٣٩. الرضي، محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (٦٨٦ هـ) (د.ت.). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب. تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر. مؤسسة الإمام الصادق. ايران.
٤٠. الزجاج، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، (١٤٠٩هـ)، معاني القرآن، المحقق: محمد علي الصابوني الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى.
٤١. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ) (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م)، البرهان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
٤٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨هـ) (١٤٠٧ هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة.
٤٣. السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣ م)، فقه اللغة المقارن. دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الثالثة.
٤٤. السامرائي، إبراهيم (١٩٨٥)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٢٨-٢٩: العدد المزدوج الثامن والعشرون والتاسع والعشرون.

٤٥. السامرائي، ابراهيم (١٩٨٨). عود إلى التذكير والتأنيث و لوازمه. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٣٤.
٤٦. السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى (٢٠٠٠). دار ابن حزم. الطبعة الأولى. لبنان.
٤٧. السامرائي، محمد فاضل صالح (٢٠١٩)، القلة والكثرة في القرآن الكريم. دراسة تحليلية دلالية. مجلة الآداب / جامعة بغداد عدد ١٢٩
٤٨. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (ت ١٣٧٦هـ) (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى.
٤٩. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ) (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط . دار القلم، دمشق.
٥٠. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت ١٨٠هـ) (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ، الكتاب. المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة.
٥١. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ) (١٤١١هـ - ١٩٩٠ م)، الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.
٥٢. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) (١٩٩٣)، الدر المنثور. دار الفكر - بيروت.
٥٣. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) (١٤١٨هـ . ١٩٩٨) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى.
٥٤. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١٣هـ) (٢٠١٧)، مقدرات القرآن. تحقيق جانر أقدمير. دار الكتب العلمية.
٥٥. الشريوفي، عيسى بن عودة (٢٠٠١)، المؤنث المجازي ومشكلات التعقيد، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
٥٦. الشعراوي، محمد متولي (ت ١٤١٨هـ) (١٩٩٧) تفسير الشعراوي - الخواطر. مطابع أخبار اليوم. القاهرة.
٥٧. الشناوي، يوسف الحمادي، محمد محمد، محمد شفيق عطا، ١٩٩٤-١٩٩٥. القواعد الأساسية في النحو والصرف . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة.
٥٨. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1441هـ) (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. دار الفكر.
٥٩. صالح، بهجت عبد الواحد (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م)، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل. دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى.
٦٠. الصقلي، أبي بكر بن عبد الله، ابن يونس (ت ٤٥١هـ) (٢٠١٢) كتاب الفرائض. المحقق ابو الفضل الدمياطي. دار الكتب العلمية. بيروت.

٦١. الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت ١٤١٢) (د.ت) ، الميزان في تفسير القرآن. جماعة حوزة المدرسين بقم.
٦٢. الطبرسي، أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) ، مجمع البيان . تحقيق وتعليق : لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين . الطبعة الأولى . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٦٣. الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (ت ٣١٠ هـ) ، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) . المحقق: أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى.
٦٤. طنطاوي، محمد سيد (١٩٩٧)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم ج١-٥. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة الطبعة: الأولى.
٦٥. طنطاوي، محمد سيد (١٩٩٨)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم ج٦-١٥. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة الطبعة: الأولى.
٦٦. الطوسي ،شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، (١٢٠٩ هـ) ، التبيان في تفسير القرآن. تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي. مكتب الاعلام الاسلامي . الطبعة: الأولى .ايران.
٦٧. عبد العظيم ،جمال عبد الناصر عيد،(٢٠١٥)، جمع اسمي الجمع والجنس . مجلة فيلولوجي ، المجلد ٣٢، العدد ٦٤.
- https://alsun.journals.ekb.eg/article_25841_8003e484084873e41243fc776af641cb.p
df
٦٨. عضيمة ،محمد عبد الخالق (ت ١٤٠٤ هـ) (د.ت) ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم تصدير: محمود محمد شاكر الناشر: دار الحديث، القاهرة.
٦٩. العقد المنظوم في الخصوص والعموم شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ). تحقيق الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. الطبعة الأولى .بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
٧٠. العكبري ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ) (د.ت) ، التبيان في إعراب القرآن ، المحقق : علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧١. العكرز، حلیم حماد سليمان،(٢٠١٣) ، الهدية في فقه اللغة العربية .دار غيداء للنشر والتوزيع.
٧٢. الغلاييني مصطفى (ت ١٣٦٤ هـ) (٢٠٠٥)، جامع الدروس العربية. الطبعة الأولى ، دار ابن الهيثم، القاهرة.
٧٣. الغول ،عطية نايف ، (٢٠٠٨) ،الاتساع اللغوي بين القديم والحديث ، دار البيروني ، عمان،
٧٤. فاطيمة، شراوي(٢٠١٦)،الاتساع من التركيب إلى التصوير . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي. جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيده - كلية الآداب و اللغات و الفنون قسم اللغة العربية و آدابها.

٧٥. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ) (١٩٥٥) ، معاني القرآن . المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة الأولى .
٧٦. الفيض الكاشاني ، محمد بن المرتضى (ت ١٠٩١هـ) (١٤١٦هـ) ، تفسير الصافي . منشورات مكتبة الصدر . مطبعة مؤسسة الهادي - قم المقدسة إيران . الطبعة الثانية.
٧٧. القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت ٦٧١هـ) (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) ، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) . تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية.
٧٨. الكوفي ، الشيخ أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات (ت ٣٥٢هـ) (١٤١٠هـ - ١٩٩٠) ، تفسير فرات الكوفي (تحقيق محمد الكاظم) . الطبعة الأولى م طهران - إيران .
٧٩. النَّحَّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) (١٤٢١هـ) ، إعراب القرآن . وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم . محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى،
٨٠. المجلسي ، الشيخ ، محمد باقر المجلسي (قدس الله سره) (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) ، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الطبعة الثانية المصححة . مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.
٨١. الماوردي ، البصري البغدادي ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) (د.ت) تفسير الماوردي (النكت والعيون) . المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم . دار الكتب العلمية - بيروت . لبنان.
٨٢. المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، (ت ٢٨٥هـ) (د، ت) ، المقتضب ، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب - بيروت.
٨٣. المرادي ، المصري ، المالكي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت: ٧٤٩هـ) (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى
٨٤. محمد ، زاهدة عبد الله محمد (٢٠٠٨) ، العدول عن السياق في القرآن الكريم دراسة في (المفرد والمثنى والجمع). مجلة التربية والعلم - المجلد ١٥ العدد ٣.
٨٥. مقاتل بن سليمان ، بن بشير ، أبو الحسن الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ) (١٤٢٣هـ) ، تفسير مقاتل بن سليمان ، المحقق: عبد الله محمود شحاته. دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى.

٨٦. المهدي ، وليد (٢٠١٨) .، بغية السائل في أوابد المسائل . دار الراف -كتاب إلكتروني تم الاقتباس
٢٠٢٠/٢/٥.

٨٧. النسفي ،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (ت ٧١٠هـ) (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) ،تفسير
النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل). تحقيق :يوسف علي بديوي . دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة:
الأولى،.

